



No. **150**



تبقى الربا أداة للظلم ومرتعا لعصابات المرابين
- حالة أوغندا -

تبقى الربا أداة للظلم ومرتعاً لعصابات المراهبين

- حلة أوغندا -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية



@ FB , LinkIn , Youtube

يسبب الربا ارتفاعاً في نسب التضخم في كل اقتصاد يشيع فيه الربا، فيزيد تكاليف التمويل في الاقتصاد الجزئي، ويسبب تعثر العديد من المشروعات، ويزداد هذا الأثر السلبي عند وقوع أزمات سياسية أو طبيعية، فيعسر المقترضون في سداد ديونهم ويدخلون نفقاً مظلماً غير واضح النهاية، وغالباً ما ينتهي بالتعثر ثم بالإفلاس.

ويسبب الربا زيادة الديون، ويكون أساس إعادة جدولتها، ويتمثل أثره السيئ على مستوى الاقتصاد الكلي بزيادة مخاطر الائتمان.

وقد شهد العالم أزمة مالية عالمية في عام ٢٠٠٨ كان المجرم الرئيس فيها هو الربا مستعيناً بالغرر والمقامرة، وبيع ما لم يتم تملكه، مما اضطر النظام العالمي إلى شطب الديون الربوية لوقف فقاعة الديون، وهذا ما كان على مستوى الاقتصاد العالمي.

لذلك حرم الإسلام الربا (في القروض وفي الديون)، وأمر بشطب الزيادة عند نشوئها قبل أن تستفحل وتصبح أزمة عالمية. كما قيد الائتمان بتربية أتباعه بالحد من الاستدانة إلا لضرورة أو لحاجة، وجعل الائتمان قائماً على البيع والشراء ومُلحَقاً بها دون شق العلاقة بينهما لذلك منع المشتقات ومنع بيع الديون والرهون، وعلى أساس ذلك قامت فكرة البنوك الإسلامية، التي تمنح التمويل لمحتاج السيولة عبر تسيط شراء السلع والخدمات وتملكها ثم بيعها بربح، دون تبادل النقود مقابل الزيادة فيها، ولقد أخطأت بعض البنوك باستخدام (التورق والعينة) التي هي دون الصيغ التمويلية، لقصّر فهم بعض العاملين فيها

(لكنه) التمويل الإسلامي وأساسه، فاستساغوه لتشابهه مع ما اعتادوا عليه في بيئة المصارف الربوية التي جاؤوا منها.

في مقالنا هذا سنحلل ما كتبه (ستون أتوين)¹ بعنوان: **الحد الأقصى لسعر الفائدة في أوغندا - سياسة تضر بمن تدعي حمايتهم**². تناول فيه خطأ السياسة النقدية الأوغندية التي وضعت للبنوك والمؤسسات المرخصة حيث جعلت (حداً أعلى لسعر الفائدة)، وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام المقرضين غير المنظمين في السيطرة على سوق الائتمان الأوغندي، حيث يشيع الربا المحرم المؤذي للاقتصاد، وقد زاد من أذاه انتشار الأسواق غير الرسمية لمؤسسات تمويلية تعمل في الظل، في كنف الاقتصاد غير الرسمي. لقد حظيت البنوك والمؤسسات المالية المرخصة - حول العالم - على مزايا اكتسبتها بعد شيوع الفائدة السلبية وهي تناضل للحفاظ عليها، فصارت إيراداتها غير التشغيلية تمثل الجزء الأكبر من إيراداتها العامة، وتراجعت إيراداتها التشغيلية الناجمة عن الإقراض والاقتراض لتتحرف عن نموذجها الربوي، فهي:

١. تحصل على رأس المال مجاناً، من الودائع العامة.
 ٢. تفرض رسوماً تتراوح بين ٢٥-٣٠٪ سنوياً حتى في حالة طلب ضمانات.
 ٣. تفرض رسوماً على الطلبات.
 ٤. تفرض رسوماً على المعالجة.
 ٥. تفرض رسوماً على التأمين.
 ٦. تطالب بتوفير ضامين.
 ٧. تتمتع بالسلطة لحجب الودائع إذا تخلف المقترض عن السداد.
- ويرى (ستون) أن واقع شركات الإقراض الأوغندية مختلف عن الشركات غير المنظمة فيها، فأسمالها باهظ التكلفة، وخياراتها محدودة عندما يتخلف المقترضون عن السداد، كما أن الناس غير مقتنعة في أسعار فائدها المرتفعة، لكنهم رغم ذلك يمنحون البنوك فرصة مجانية بما أودعوه فيها.

¹ ستون أتوين هو رجل أعمال أوغندي، والرئيس التنفيذي ومؤسس شركة إيفرسيند منذ ٢٠١٧، عمل في مجال التكنولوجيا المالية لمدة ٩ سنوات في أفريقيا. فاز بجائزة سيد ستار الإقليمية عام ٢٠١٤. وقد مكّن الأوغنديين في الخارج إرسال أموالهم مباشرة عبر هواتفهم المحمولة. وجمعت إيفرسيند ٥٠٠٠٠٠٠ مستخدم بتمويل قدره ١.٢ مليون دولار.

² Stone Atwine, Uganda's Interest Rate Cap: A Policy That Hurts Those It Claims to Protect

فلماذا تفرض شركات الإقراض هذه الأسعار؟

يتحمل المقرضون الأوغنديون الخاضعون لجهات تنظيمية للتكاليف التالية:

- ١ . يقترضون بمعدل فائدة ٢٢٪ للحصول على المال للإقراض . وهذه هي نقطة انطلاقهم وليس الصفر ولا أسعار فائدة على الودائع المصرفية أحادية الرقم .
- ٢ . يُضاف لذلك، تكاليف التشغيل بمعدل ١٢٪ لهيكل التكلفة؛ كتكاليف موظفي معالجة القروض، وأنظمة تتبع المدفوعات، وفرق التحصيل، ودعم العملاء، وتكاليف الامتثال .
- ٣ . وتأتي الحقيقة المؤلمة بشأن المتخلفين عن السداد، فمعدل الشطب الشهري بلغ ٧٪ كقروض فعلية غير مستردة، وهذا ما يجعل المقرضين يتحملون مخاطر كبيرة لمجرد البقاء في السوق، فكل عميل يتوقف عن السداد، يقابله خسارة رأس المال، وتكاليف خدمته .
- ٤ . يحافظ المقرضون الحصيفون على احتياطي سيولة بنسبة ٥٪ للخسائر غير المتوقعة، في سوق متقلبة كأوغندا، وهذا ليس اختياراً، بل ضرورة للبقاء وللاستمرار .
- ٥ . يضاف هامشاً بنسبة ١٥٪ للحفاظ على استدامة الأعمال وجذب مزيد من رأس المال لخدمة شريحة أوسع من المقرضين .

وبذلك تبدو سياسة حسابات التكلفة كالتالي :

تكلفة الأموال ٢٢٪ + تكاليف التشغيل ١٢٪ + علاوة المخاطر (على أساس عمليات الشطب) ١٥٪ + احتياطي السيولة ٥٪ + هامش أساسي ١٥٪ = ٦٩٪

وهذا ما يبرر فرض البنوك لأسعارها، لتكون منطقية من الناحية التجارية .
ومن جهة ثانية، يوجد في السوق المالية الأوغندية شركات مالية أسماها (ستون) بالمفترسين الحقيقيين، تقدم قروضاً غير منظمة، وتضايق المقرضين، وتهدد جهات الاتصال الخاصة، مستخدمة طرق تحصيل وحشية . تعمل (حسب تعبيره) دون عقاب، لأنهم محميين بعلاقات قوية .
أي أن السوق المالية الأوغندية تضم: مؤسسات إقراض منظمّة لا تستطيع رفع أسعار الفائدة بسبب السقوف المفروضة عليها من الجهات الناظمة وتخضع لتدقيق اللوائح التنظيمية، ومؤسسات إقراض فاعلة وغير خاضعة للتنظيم تفرض أسعار فائدة تناسبها دون ضابط .

وبرأي (ستون)، إذا بقيت الحال هكذا، فالنتيجة ستكون خروج مؤسسات الإقراض المنظمة من السوق لانعدام فرص تحقيقها للأرباح، وستحول أموالها إلى مشاريع أخرى، وهذا مؤداه اختفاء الاقتراض. لكن وبسبب استمرار حاجة الناس للحصول على الائتمان، سيضطرون للارتقاء في أحضان المرابين غير المنظمين الذين يعملون دون إشراف ويستخدمون ممارسات تحصيل مدمرة.

ثم قارن (ستون) بما حصل في كينيا في عام ٢٠١٦، واستنتج كيف سينتهي الوضع الائتماني في أوغندا بشكل كارثي، حيث ستتوقف البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر عن إقراض الشركات الصغيرة والمقترضين المعرضين لمخاطر عالية، وسيتركز الائتمان على الأثرياء، بوصفهم عملاء "آمنين". وهذا ما سيعرض القطاع غير الرسمي - وهو العمود الفقري للاقتصاد الكيني - لضربة هائلة، وإلى تراجع الشمول المالي، وتباطؤ النمو الاقتصادي، ولجوء الناس إلى المقرضين غير المنظمين الذين يفرضون أسعار فائدة أعلى. وفي النهاية اضطرت كينيا إلى إيقاف تطبيق سياسة (وضع حد أعلى لسعر الفائدة) في عام ٢٠١٩، لما سببته من أضرار.

ثم قارن (ستون) الوضع الأوغندي، بالسلوك المالي البريطاني باعتباره سلوكاً سليماً حسب رأيه، حيث حددت هيئة السلوك المالي FCA سقف سعر قرض يوم الدفع عند ٨ بالألف يومياً (أي حوالي ٢٤٪ شهرياً). وأقر رئيسها التنفيذي بأنه: "إذا كان سقف السعر أقل من ذلك، فإننا نخاطر بعدم وجود سوق قابلة للاستمرار".

وعليه فقد تساءل (ستون): كيف يمكن التوقع من المقرضين الأوغنديين البقاء في السوق بأسعار فائدة أقل، بينما يواجهون تكاليف أعلى، ومعلومات ائتمانية أسوأ، وبيعات إقراض أكثر خطورة؟ إنه يرى ضرورة التركيز على خفض التكاليف الأساسية للائتمان بتعزيز التنظيم السليم من خلال الإجراءات الآتية:

- ١ . إنفاذ أفضل للوائح الإقراض القائمة .
- ٢ . عمليات أكثر كفاءة من خلال التكنولوجيا .
- ٣ . خفض حالات التخلف عن السداد من خلال تحسين تسجيل الائتمان .
- ٤ . زيادة المنافسة لدفع الابتكار .
- ٥ . متطلبات الإفصاح الواضحة لشروط القروض .

٦ . برامج الثقافة المالية للمقترضين .

والنتيجة حسب رأي (ستون) أن السوق الأوغندية تحتاج حلولاً لحماية المقترضين من الممارسات الاستغلالية الحقيقية، مع الحفاظ على تدفق الائتمان إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليه . قبل أن يتكرر السيناريو الكيني بخروج المقترضين الشرعيين من السوق، وإغلاق الشركات لأبوابها، ووقوع المقترضين اليائسين فريسة لمرايين غير منظمين .

إلا أن (ستون) قد غاب عنه الأثر الاستغلالي للفوائد الربوية على محتاجي السيولة، وأن مآل تدفق الائتمان عبر نظام الفوائد الربوية هو انتقال السيولة إلى المقترضين والدائنين المرابين ليزيد خلخلة العلاقة الائتمانية بشكل بنوي، كل ذلك ظهر جلياً في الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ .
إلا أن التمسك بالسياسة النقدية العالمية صار عقيدة يؤمن بها العاملون بها، ويصمّون آذانهم عن ضجيج خرابها، ويصرون على إقناع أنفسهم بأنها السبيل الوحيد المتاح . وهذه هي وجهة نظرهم الملزمة لهم دون غيرهم .

حماة (حماها الله) ١٨ جمادى الأولى ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٤ م